منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول(أوابك)

مقال

مخزونات الغاز الأوروبية تدق ناقوس الخطر، في ظل اضطرابات إمدادات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج العربي

مارس 2026

إعداد المهندس / وائل حامد عبد المعطي

خبير صناعات غازية-إدارة الشؤون الفنية

مخزونات الغاز الأوروبية تدق ناقوس الخطر في ظل اضطرابات إمدادات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج العربي

إعداد: **المهندس وائل حامد عبد المعطي**-خبير صناعات غازية-أوابك

- **أوروبا: سوق شديد الحساسية لأي اضطرابات في إمدادات الغاز**

تعد أوروبا من أكثر الأسواق العالمية حساسية لأي اضطرابات في إمدادات الغاز الطبيعي سواء القادمة عبر خطوط الأنابيب أو ناقلات الغاز الطبيعي المسال. ويعود ذلك إلى أساسيات السوق الأوروبي التي تختلف عن غيرها في مناطق أخرى. حيث تعتمد أوروبا وبالأخص سوق الاتحاد الأوروبي (EU 27) على الواردات كمصدر رئيسي بنسبة تصل إلى أكثر من 85% لتلبية الطلب الداخلي على الغاز. وبالنظر إلى واردات الغاز الطبيعي المسال، فقد باتت وحدها تلبي نحو 43% من الطلب الأوروبي. وتعد دولة قطر من بين الموردين الرئيسيين لشحنات الغاز الطبيعي المسال للاتحاد الأوروبي، بما يعادل نحو 9% من إجمالي الواردات.

الشكل 1: توزيع الطلب على الغاز في دول الاتحاد الأوروبي حسب المصدر، عام 2025

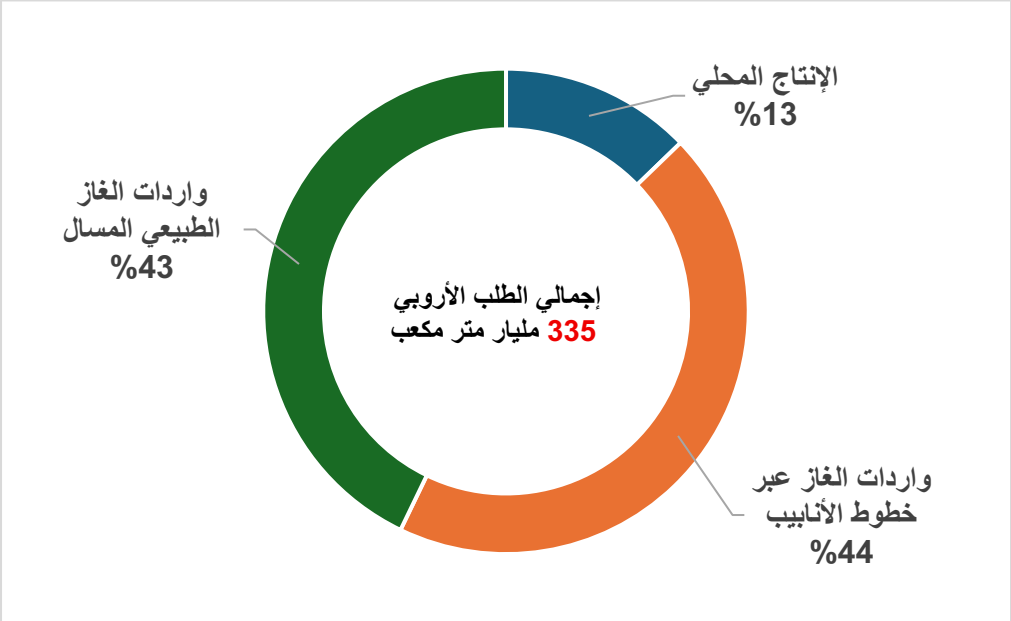

المصدر: تقديرات أوابك استنادا إلى المفوضية الأوروبية، وشبكة الغاز الأوروبية

هذا الاعتماد شبه الكامل على إمدادات الغاز الخارجية يجعل الأسواق الأوروبية ذات طبيعة هشة في حال حدوث أية اضطرابات، ومن ثم أكثر الأسواق عرضه لتقلبات أسعار الغاز. وقد ظهر تأثير هذه الهشاشة بشكل جلي إبان الأزمة الروسية الأوكرانية التي انطلقت أواخر شهر فبراير من عام 2022، والتي نتج عنها تراجع حاد في إمدادات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب، والتي كانت تقدر بـ 140 مليار متر مكعب عام 2021 ثم تراجعت إلى 62 مليار متر مكعب عام 2022. وهو الأمر الذي كان له انعكاسات كبيرة على أسعار الغاز الفورية التي شهدت قفزات حادة على مدار عام 2022، ووصلت إلى أعلى مستوياتها خلال شهر أغسطس بوصولها إلى حافة 100 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ونتيجة لهذه الأسعار الاستثنائية، تكبد الاتحاد الأوروبي فاتورة باهظة لتأمين احتياجاته من الغاز، حيث بلغت فاتورة الاستيراد في عام 2022 (الذي شهد أوج أزمة نقص الإمدادات) نحو 323.1 مليار يورو، وهي تكاد تعادل ما انفقته أوروبا على مشتريات الغاز خلال الأعوام الخمس السابقة للأزمة الروسية الأوكرانية (خلال الفترة 2017-2021) والتي سجلت مجتمعة نحو 354.9 مليار يورو كما يوضح الشكل التالي.

الشكل 2: فاتورة استيراد الغاز عام 2022 ومقارنتها مع السنوات الخمس السابقة لها

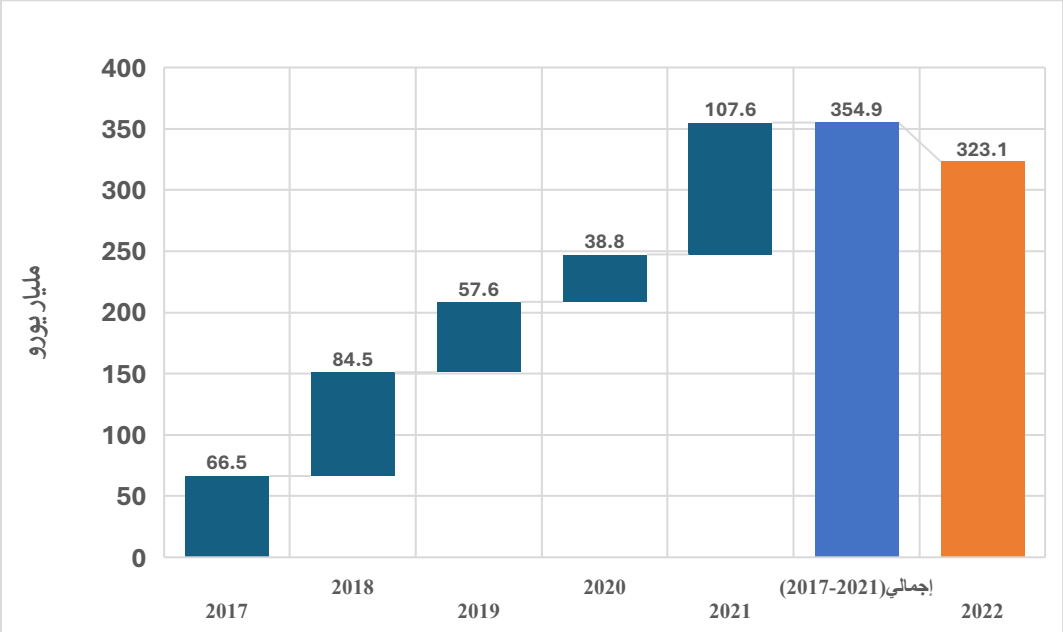

المصدر: أوابك، بيانات المفوضية الأوروبية

- **سياسات أوروبية متشددة تجاه مستويات مخزونات الغاز**

لتقليل آثار التعرض لتقلبات الأسعار واضطرابات تراجع الإمدادات مستقبلاً، اتخذت المفوضية الأوروبية سياسات متشددة تجاه مستويات مخزونات الغاز الجوفية. حيث تضم الدول الأوروبية منشآت متعددة لتخزين الغاز تحت الأرض، بحيث يتم الاستعانة به في فترات ذروة الطلب أو انقطاع الإمدادات الخارجية. وفي هذا السياق، أقرت المفوضية الأوروبية في عام 2022 سلسلة من الإجراءات الملزمة تقضي بألا يقل معدل ملء مخزونات الغاز في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة عن 90% بحلول الأول من نوفمبر من كل عام. وجاءت هذه التدابير الصارمة لتأمين وجود كميات كافية تلبي احتياجات سوق الاتحاد الأوروبي من الغاز خلال فصل الشتاء، وكذلك في الحالات الطارئة حتى لا تمر بأزمة انقطاع الغاز مثل انقطاع الغاز الروسي. وقد نجحت هذه السياسات-إلى جانب سياسات أخرى متعلقة بترشيد الاستهلاك-في كبح جماح الأسعار، ومن ثم تراجعت فاتورة مشتريات الغاز بشكل كبير.

ومع نجاح تلك السياسات وتراجع الأسعار الفورية، مدت المفوضية الأوروبية العمل بها لعامين إضافيين (2026 و 2027)، مع مرونة بإمكانية تخفيضها بنسبة 10% (أي الاكتفاء بنسبة 80% لمستويات المخزونات) إن اقتضت الضرورة. كما أنها أبدت مرونة إضافية بحيث يمكن الوصول بمستوى المخزونات حتى الأول من ديسمبر من 2025.

يبدو أن المرونة التي اتاحتها المفوضية الأوروبية كانت تراهن على أن السوق العالمي مقبل في عام 2026 على طفرة هائلة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال بفضل المشاريع الجديدة التي كان من المخطط تشغليها في دولة قطر، والولايات المتحدة وأفريقيا، ومعولة على نجاحها التاريخي في تقليل إمدادات الغاز الروسي بنسبة 85% في عام 2025 مقارنة بمستويات عام 2021. حيث لم يتبق من غاز الأنابيب الروسي سوى 17 مليار متر مكعب يتم ضخها عبر خط "ترك ستريم" المار عبر تركيا، وهي الكمية التي كانت أوروبا عازمة على التخلص منها عام 2027. ومن ثم ارتأت أوروبا أنه لا حاجة لتشديد أهداف ملء المخزونات، في مسعى لتقليل التنافس مع السوق الآسيوي على شراء شحنات الغاز الطبيعي المسال من السوق الفوري.

- **تداعيات نقص الإمدادات بسبب اضطرابات مضيق هرمز، وتوقف منشآت إسالة الغاز في منطقة الخليج العربي**

لقد أدت سياسة المرونة إلى دخول الأسواق الأوروبية بمخزونات بلغت مطلع شهر نوفمبر 2025 نحو 82%، وهو ما يقل بنحو 8% عن الأهداف الصارمة التي تم الالتزام بها سابقاً. ومع تسارع السحب من المخزونات بسبب طقس الشتاء البارد الذي شهدته أوروبا خلال شهري ديسمبر ويناير الماضيين، تراجعت مخزونات الغاز الأوروبية بشكل حاد لتسجل نحو 30% نهاية شهر فبراير 2026. وللمفارقة فقد كان هذا المستوى هو نفسه تقريباً قبل انطلاق الأزمة الروسية الأوكرانية قبل نحو أربع سنوات (فبراير 2022) حسب الرسم التالي.

الشكل 3: تطور مستوى ملء مخزونات الغاز الأوروبية على أساس شهري خلال 2021-2026

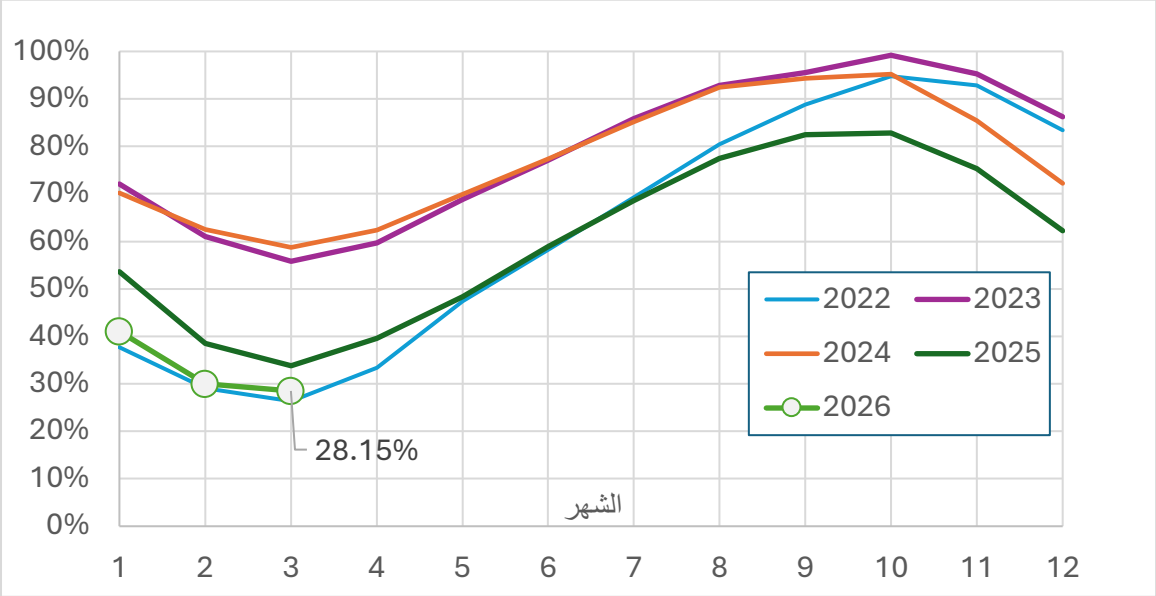

ملحوظة: بيانات مارس 2026 هي ليوم 27 مارس وقت إعداد التقرير

المصدر: أوابك، بيانات الغاز الأوروبية

أما على الجانب الآخر، فمع تصـاعد الاضـطرابات الأمنية في المنطقة وتقييد حركة الملاحة عبر مضيق هرمز ، واجهت بعض الدول الأعضاء في المنظمة المصدرة للغاز الطبيعي المسال ضغوطاً تشغيلية دفعتها إلى تقليص أنشـطة الإنتاج. حيث تأثرت عمليات شركة "قطر للطاقة" التي اضـطرت لتعليق العمل في مرافق الإسالة في مدينتي مسيعيد ورأس لفان الصناعيتين، إضافة إلى خروج وحدتين للإسالة من الخدمة

بشـكل كامل لفترة يُتوقع أن تمتد لعدة سـنوات نتيجة تعرضـهما لأضرار مباشرة. كما قررت شركة "أدنوك" الإماراتية تقليص عمليات إنتاج الغاز الطبيعي المسـال في جزيرة داس لأسـباب تشـغيلية. وعلى أثر هذه التطورات، بدأت حركة الشـحنات من دول منطقة الخليج العربي في التراجع بشـكل ملحوظ، والتي كانت تحصـل منها أوروبا على ما يكفي لتلبية نحو 9% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسـال. بينما اسـتمرت مخزونات الغاز الأوروبية في التراجع لتصـل إلى 28.1% يوم 27 مارس، وهو من بين أقل المسـتويات التاريخية في هذه الفترة من العام.

لكن الخطورة الأكبر بدأت تظهر في بعض الأسواق الأوربية التي بدأت مخزوناتها في الانحسار بشكل واضـح عن المتوسـط العام الأوروبي. حيث هوت المخزونات في هولندا إلى 5.4% فقط. كما أن كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا بات لديها مخزونات تتراوح بين 20 و30%. ورغم أن إيطاليا والنمسا تضم مخزونات مرتفعة تزيد عن 30%، إلا أن أنهما يضـمان معاً نحو 40% من مخزونات الاتحاد الأوروبي المتبقية من الغاز، الأمر الذي يضع بقية الدول أمام أزمة مستقبلية متوقعة.

الشكل 4: مخزونات الغاز (نسبة الملء) في الدول الأوروبية يوم 27 مارس 2026

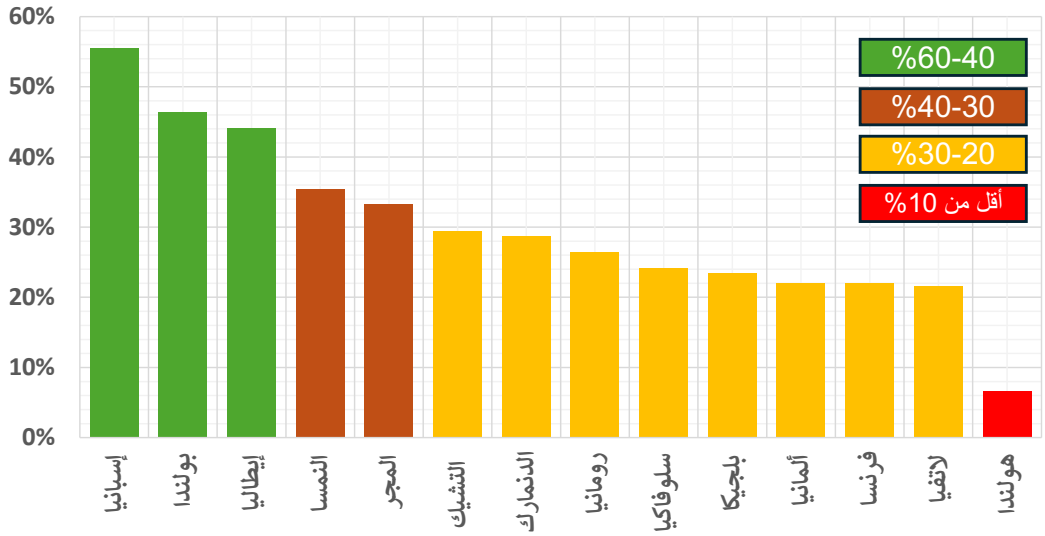

المصدر: أوابك، بيانات شبكة الغاز الأوروبية

وقد انعكست هذه التطورات سريعاً على أسعار الغاز الأوروبية حيث شهدت تقلبات حادة، وصلت إلى نحو 18.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية يوم 27 مارس، مقارنة بنحو 10.5-11 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية قبل اندلاع الأزمة الحالية.

الخاتمة

إن الأرقام المسجلة لمخزونات الغاز الأوروبية في أواخر مارس 2026 لا تمثل مجرد مؤشر موسمي معتاد، بل تعكس تحولاً هيكلياً في توازنات سوق الغاز العالمي. فهبوط المخزونات إلى مستويات تقارب 28% يعيد السوق الأوروبي إلى نقطة الهشاشة ذاتها التي شهدها العالم خلال أزمة عام 2022، ولكن هذه المرة في ظل بيئة إمدادات عالمية أكثر تشدداً وأقل مرونة.

فاضطراب الإمدادات القادمة من منطقة الخليج (من دولة قطر ودولة الإمارات على وجه الخصوص)، التي تمثل أحد الأعمدة الرئيسية لسوق الغاز الطبيعي المسال العالمي، أدى إلى انكماش المعروض الفوري، في وقت تتنافس فيه أوروبا وآسيا على الشحنات المتاحة. وقد انعكس ذلك سريعاً على أسعار الغاز الأوروبية، حيث انتقلت الأسواق من مرحلة الاستقرار النسبي إلى مرحلة "علاوة المخاطر الجيوسياسية"، ما دفع الأسعار الفورية للارتفاع إلى نحو 18.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ولا يقتصر تأثير هذه التطورات على السوق الأوروبية فحسب، بل يمتد ليشمل منظومة الإمداد العالمية بأكملها. إذ إن أي تراجع مستمر في صادرات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج العربي سيؤدي إلى إعادة توجيه الشحنات العالمية، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وزيادة الاعتماد على عقود قصيرة الأجل بدلاً من الإمدادات المستقرة طويلة الأجل، وهو ما يرفع درجة عدم اليقين في أسواق الطاقة الدولية.

وفي ظل وصول الإنتاج من مزودي أوروبا التقليديين مثل النرويج إلى طاقته القصوى، واستمرار مسار تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، وتباطؤ دخول طاقات إسالة جديدة من منطقة الخليج العربي إلى عام 2027، تبدو الأسواق العالمية أمام مرحلة جديدة تتسم بضيق هامش الأمان في الإمدادات. وعليه، فإن استمرار اضطرابات الإمدادات من منطقة الخليج العربي قد لا يترجم فقط إلى ارتفاعات سعرية مؤقتة، بل إلى مرحلة تتسم بدخول الاقتصاد الأوروبي والعالمي في دورة جديدة من ضغوط الطاقة والتضخم.